انعكاس دور الدولة على تطور منظمات المجتمع المدني في مصر (٢٠١٣ : ٢٠٢٣)

سهى محمد محمد مصطفى سليم
إشراف
أ.د سلوى السعيد فراج
أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية التجارة- جامعة قناة السويس
أ.د نجاح عبدالفتاح الريس
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية- وعميد كلية السياسة والاقتصاد
جامعة بني سويف

الملخص :

شهدت مصر العديد من التغيرات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، ذلك الأمر الذي جعل منظمات المجتمع المدني المصري مرت بالعديد من المراحل، وواجهت تحديات متعددة، ولكن في الوقت نفسه عكست تلك التحديات الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في ترجمة التطلعات الاجتماعية والسياسية للشعب المصري، لذا هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور منظمات المجتمع المدني في مصر في الفترة من (٢٠١٣:٢٠٢٣).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أبرزها أن في الفترة قبل ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ اتسمت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر بالتوتر، وتجلى اهتمام الدولة المصرية المتزايد بدعم وتعزيز دور المجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: الدولة المصرية - منظمات المجتمع المدني - ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ - التنمية المستدامة.

Abstract

Egypt has witnessed many political, economic, and social changes, which made Egyptian civil society organizations go through many stages and face multiple challenges, but at the same time, these challenges reflected the role played by civil society organizations in translating the social and political aspirations of the Egyptian people, so this study aimed to analyze the development of civil society organizations in Egypt in the period from(2013:2023).

The study reached a set of results, the most prominent of which is that in the period before the June 30, 2013 revolution, the relationship between the state and civil society in Egypt was characterized by tension, and the Egyptian state's increasing interest in supporting and strengthening the role of civil society was evident.

Keywords: Egyptian state - Civil society organizations (CSOs) - June 30, 2013 revolution - sustainable development.

مقدمة

يشكل المجتمع المدني مكانة محورية في أي نظام سياسي ديمقراطي، كما يُمثل ركيزة أساسية في بناء دولة قوية، فهو يعد حلقة الوصل بين المواطنين والدولة، كما يُساهم بدوره في ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات العامة.

فقد مرت مصر بالعديد من المراحل التاريخية لتطور منظمات المجتمع المدني، كما برز دور المجتمع المدني بشكلٍ خاص بدءًا من إعلان عام ٢٠٢٢ عامًا للمجتمع

المدني، حيث لعب دورًا هامًا في التعبيرعن تطلعات الشعب، والمشاركة في الحوار الوطني، الدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة، حيث أصبح المجتمع المدني شريكًا أساسيًا للدولة في تنفيذ خطط التنمية كتقديم خدمات" صحية، تعليمية، اجتماعية، وبيئية"، كما تجلى دور الدولة في تعزيز دور المجتمع المدني لتقديم تلك الخدمات، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال العديد من المبادرات الرئاسية.

المشكلة البحثية

تكمن المشكلة البحثية في التباين الكبير في أداء وتوزيع منظمات المجتمع المدني في مصر، وتأثر هذا القطاع بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، لذا تتمثل المشكلة البحثية في فهم التغيرات التي طرأت على دور المجتمع المدني في مصر عقب ثورتى (٢٠١١،٢٠١٣) ، وتحديد العوامل التي ساهمت في هذه التغيرات، وكذلك تقييم تأثير هذه التغيرات على المجتمع المصري.

تساؤلات الدراسة: يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في

ما هي العوامل التي أدت إلى زيادة عدد منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية بعد ثورتى (٢٠١١،٢٠١٣) ؟

<u>وينبثق من التساؤل الرئيسى عدة تساؤلات فرعية وهى:</u>

١. ما هى أسباب عدم التوازن في التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني في مصر؟
٢. ما هي التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في تحقيق أهدافها؟
٣. كيف أثرت السياسات الحكومية على عمل هذه المنظمات؟
٤. ما هو دور القطاع الخاص في دعم المجتمع المدني؟

أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في

تحليل تطور منظمات المجتمع المدني في مصر في الفترة من (٢٠١٣:٢٠٢٣).

وتتمثل الأهداف الفرعية للدراسة فى:

١. التعرف على ماهية المجتمع المدني.
٢. تحديد العوامل التي أثرت على نمو وتطور منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في مصر عقب ثورتي (٢٠١١،٢٠١٣) .
٣. التعرف على أسباب عدم التوازن في التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني في مصر.
٤. تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني.

أهمية الدراسة :

استنادًا إلى مشكلة الدراسة فإنها تستمد أهميتها من ناحيتين هما:

١. الأهمية العلمية

تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من أهمية تناول موضوع المجتمع المدني لكونه محور اهتمام كثير الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية، كما تتمثل أيضًا تلك الأهمية في دراسة مراحل تطور منظمات المجتمع المدني في الفترة من (٢٠١٣:٢٠٢٣).

٢. الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية لموضوع الدراسة في التعرف على نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وتحديد العوامل المؤثرة في العلاقة بينهما، كما تتمثل أيضًا في النتائج والتوصيات التي ستسفرعن موضوع الدراسة .

منهج الدراسة:

تم اعتماد الدراسة على المنهج الاستقرائي، مع الاستعانة بمجموعة من المداخل البحثية التي تخدم الموضوع محل الدراسة

١. **المنهج الاستقرائي،** حيث أنه أكثر مُلائمة لموضوع الدراسة، والذي يُمكن الباحثة من تصنيف الظاهرة بدءًا بالتعرف على الجزئيات، من خلال جمع المعلومات،

وتقسيمها بشكل تفصيلي، وصولًا إلى تفسير دقيق للظاهرة السياسية، للحصول على النتائج، وتعميمها على موضوع الدراسة.

٢. **المداخل البحثية التي تم الاستعانة بها والتي تخدم الموضوع محل الدراسة:**

مدخل تحليل النظم: وتم الاستعانة بهذا المدخل في دراسة ماهية المجتمع المدني، وتحديد طبيعة العلاقة بينه وبين الدولة، وتحليل فاعلية أداء منظمات المجتمع المدني في مصر عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

المدخل التاريخي: وتم الاستعانة به في التعرف على مراحل التطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني في مصرفي الفترة من (٢٠١٣:٢٠٢٣)، لتحديد العوامل العوامل التي ساهمت في زيادة عدد منظمات المجتمع المدني في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

تقسيم الدراسة

في ضوء تساؤلات وأهداف الدراسة يتم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسين:

- **المحور الأول:** الإطار النظري للمجتمع المدني
- **المحور الثاني:** تطور منظمات المجتمع المدني في مصر (٢٠١٣ : ٢٠٢٣)

المحور الأول: الإطار النظري للمجتمع المدني

أولًا: ماهية المجتمع المدني

نشأ وتطور مفهوم المجتمع المدني على مر العصور في سياق الحضارة الغربية، وتبلور بشكل تدريجي عبر إسهامات العديد من المفكرين الغربيين، بدءًا من "هوبز ولوك، اللذين كان لهم أثرًا كبيرًا في إرساء الأسس الفلسفية لهذا المفهوم، وصولًا إلى هيغل وغرامشي وبوتنام".

تعريف المجتمع المدنيCivil Society

١. **لغة :** يُعد المجتمع المدني مصطلح مركب من شقين: **Societe، Civil** تعد الأولى والثانية كلمة لاتينية، الأولى تعني مجتمع، أما الثانية مشتقة من **civis** وتعني الحضارة أو المتمدن.

كما تعني **civis** في الترجمة العربية " المدينة " أى المكان الذي يجتمع فيه الأفراد للعيش معًا استجابة للعوامل المختلفة.

٢. **اصطلاحًا:** تعددت التعريفات، فكل تعريف يرجع إلى تباين الخلفيات التاريخية والثقافية له:

- **ووفقًا لتعريف البنك الدولي World Bank:** المجتمع المدني عبارة عن مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها في إطار الالتزام بالقيم والمعايير، والتسامح والقبول بالتعددية، والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات.

- وقد عرفه "**دومنيك كلاوسDominic Klaus**" بالحياة الاجتماعية المنظمة انطلاقًا من منطق خاص بها وخاصة بالحياة العامة التي تضمن ديناميكية اقتصادية وثقافية وسياسية.

- وعرفه "**برتراند باديBertrand Badie**" بأنه كافة المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الانتفاع دون تدخل أو وساطة من الدولة.

- ويعرفه "**وايت جوردونWhite Gordon**" بأنه مملكة تقع بين الدولة والأسرة، تتمتع باستقلال ذاتي، وتتشكل طوعًا من أفراد يهدفون لتحقيق أهداف محددة والحفاظ عليها.

أراء بعض المفكرين حول علاقة المجتمع المدني بالدولة

المفكر	نظرته لعلاقة المجتمع المدني بالدولة
ادم سميث Adam Smith	المجتمع الأرستقراطي القائم على طابع قيمي، يخضع للقواعد والقوانين،حيث يجمع بين الحرية الفردية والالتزام بالقواعد والقوانين، بما يعني حرية التبادل والتعاقد دون فصل الدوافع الذاتية للأفراد عن الدوافع الاجتماعية والأخلاقية.
ادم فرغسون Adam Ferguson	المجتمع الذي توزع به السلطة وفقًا للمراتب الاجتماعية ، وهو مجتمع منفصل عن الدولة وسابق لها، وتحظى فيه القيم والأخلاق بوظيفة العقلانية.
دومنيك كلاوس Dominic Klaus	الحياة الاجتماعية المنظمة انطلاقًا من منطق خاص بها، وخاصة بالحياة العامة التي تضمن ديناميكية اقتصادية وثقافية وسياسية.
فريدريك هيجل Friedrich Hegel	عبر عنه بأنه لحظة التوسط بين العائلة بنظامها التضامني العاطفي، والدولة بنظامها الجمعي الأخلاقي، يقول هيجل «المجتمع المدني ليس جماعة عضوية تقوم على أساس المشاركة في القيم والتعاطف، كما أن الجماعة الدينية ليست هي المجتمع بل هي جماعة متآلفة أو متحابة، "فالعلاقة بين المجتمع المدني والدولة عند هيجل، علاقة مركبة تتسم بالتكامل والتعارض في آنٍ واحد، فمن ناحية يتكامل المجتمع المدني مع الدولة من خلال توفير الخدمات التي تحتاجها الدولة لكي تؤدي وظائفها كما أن المجتمع المدني يُساهم في تعزيز روح التعاون والمسؤولية بين الأفراد، مما يُساعد على استقرار الدولة، ومن ناحية أخرى قد يتعارض المجتمع المدني مع الدولة عندما تتعارض المصالح الخاصة للأفراد مع المصلحة العامة".
ألكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville	فالمجتمع المدني عنده هو المشاركة الطوعية للأفراد الأحرار داخل الدوائر المختلفة لتنظيمات المجتمع بحيث تقلل طغيان الدولة على تلك الروح الطوعية، فهو عماد أساسي لتعليم الديمقراطية والمواطنة وهو العين الفاحصة والمستقلة للمجتمع.
أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci	يرى أن المجتمع المدني ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمارس من خلاله الطبقة البرجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلال بشائر االهيمنة المضادة للطبقة العاملة، حيث يتعين على الطبقات الكادحة أن تواجه الثقافة الرأسمالية بثقافة مضادة، مما يعزز (استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الإنسان العادي من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعي في مواجهتها) بما يمكنه من الضغط عليها والتأثير على السياسات العامة للدولة.

ثانيًا: مقومات وخصائص المجتمع المدني

١. مقومات المجتمع المدني Elements of Civil Society

نظرًا لاختلاف الرؤى حول تعريف المجتمع المدني، وبناءً على التعريفات السابقة؛ **فإن مفهوم المجتمع المدني يرتكز على العديد من المقومات التي يتميز بها ألا وهى :-**

أ. **الطوعية والإرادة الحرة:** يتميز المجتمع المدني عن غيره من التكوينات الاجتماعية (العائلة والدولة)، بحريته المطلقة في الانضمام، حيث يتخذ الأفراد قراراتهم بحرية الانضمام والانتماء إلى منظمات المجتمع المدني المختلفة لما يرونه فيها من وسيلة لتحقيق أهدافهم وتطلعاتهم.

ب. **المؤسسية والتنظيم:**لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تحقيق أهدافها، إلا بوجود هيكل إداري يرتكز في تأسيسيه على مجموعة من المبادىء الأساسية (المسؤولية الاجتماعية،الشفافية، والمساءلة)،لتحقيق الكفاءة والفعالية في عمل المؤسسة.

ج. **خدمة الصالح العام وعدم السعى للوصول إلى السلطة:** وتُعد إحدى السمات الأساسية التي تميز المجتمع المدني، حيث تسعى إلى تحقيق الصالح العام بدافع داخلي، دون السعى إلى تولي المناصب السياسية.

د. **الغاية والدور:** تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا وحيويًا في المجتمع، حيث تسعى لتحقيق التغيير الإيجابي وتلبية احتياجات المواطنين.

هـ. **العنصر الخلاقي والسلوكي:** يشير إلى مجموعة القيم والمبادئ التي تحكم سلوك منظمات المجتمع المدني، والتي تشمل (احترام حقوق الآخرين، واحترام التنوع الثقافي).

و. **عدم اللجوء للعنف:** ويعني التزام منظمات المجتمع المدني بعدم استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها، مما يُعزز ثقافة الحوار والتفاوض، فضلًا عن الحفاظ على الأمن والاستقرار المجتمعي.

٢. خصائص المجتمع المدني Properties of Civil Society

أجمعت العديد من الدراسات على الخصائص التي حددها عالم السياسة الأمريكي"صامويل هنتجتون Samuel Huntington "، والتي تعد بمثابة معايير يتم من خلالها تقييم مدى التطور الذي توصلت إليه منظمات المجتمع المدني، **وهي كالتالي :**

أ. **القدرة على التكيف في مقابل الجمود:** وتعد من أبرز الخصائص لبقاء واستمرار منظمات المجتمع المدني، والتي تمكنها من الاستجابة للتطورات المتلاحقة محليًا ودوليًا، ومن مؤشرات القدرة على التكيف (التكيف الجيلي، الزمني، والوظيفي).

ب. **الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية:** ويعني الاستقلال أن تكون المنظمة حرة في اتخاذ قراراتها وتنفيذ أنشطتها دون الخضوع لسيطرة منظمة أخرى، **ويتم تحديد درجة الاستقلال وفقًا ل (** الاستقلال النسبي عن الحكومة - الاستقلال الإداري والتنظيمي دون التدخل في شؤونها الداخلية -الاستقلال المالي ويشير إلى قدرة المنظمة على تمويل أنشطتها دون الاعتماد الكلي على مصادر تمويل خارجية).

ج. **التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:** يعكس ذلك التعقد تعدد المستويات الإدارية الداخلية لتلك المنظمات، مما يتيح تغطية نطاق واسع من القضايا، فضلًا عن مساهمة الانتشار الجغرافي الواسع لمنظمات المجتمع المدني في تلبية الاحتياجات المتنوعة.

د. **التجانس في مقابل الانقسام**: ويقصد به تجنب منظمات المجتمع المدني ما يؤثر على عملها كالانقسامات والصراعات، وبالتالي يكون على تلك المنظمات الحث على التوصل لفض النزاعات والصراعات بالطرق السلمية، مما يؤدي إلى استمرار تطورها وزيادة فاعليتها.

المحور الثاني: تطور منظمات المجتمع المدني في مصر

شهدت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر قبل ثورتى (٢٠١١،٢٠١٣) صراعًا مستمرًا، حيث سعت الدولة إلى تقييد عمل منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، بينما حاولت هذه المنظمات العمل في ظل هذه القيود.

ووفقًا لسياق العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، فقد شهد المجتمع المدني العديد من التحولات، **ومن ثم يتم تناول العديد من تطورات منظمات المجتمع المدني في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٢:**

- **ظاهرة التسييس والتديين:** انحراف بعض المنظمات عن أهدافها الأساسية لتصبح أدوات لتحقيق أغراض سياسية أو دينية.
- **التركيز على العمل الخيري:** حيث ركزت العديد من منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات الخيرية (الاجتماعية والصحية)، بهدف جذب المزيد من القاعدة الشعبية.
- **استغلال الظروف:** استغلت بعض المنظمات الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة في البلاد لتحقيق أهداف سياسية أو دينية.
- **دور القطاع الخاص في دعم منظمات المجتمع المدني:** ساهم القطاع الخاص بشكل متزايد في دعم منظمات المجتمع المدني في مصر، مدفوعاً بوعي متزايد بأهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وعلى الرغم من ذلك، إلا أن هذا الدعم حمل في طياته بعض التحديات التي أثرت على ديناميكية العلاقة بين القطاعين:
  - ففي بعض الحالات، استغل القطاع الخاص دعمه لمنظمات المجتمع المدني لأغراض إعلانية ودعائية، مما قلل من مصداقية هذه المنظمات وأثر على استقلاليتها .

- لجأت بعض شركات القطاع الخاص إلى إنشاء منظمات مجتمع مدني خاصة بها، مما أدى إلى زيادة التنوع في المشهد المدني، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تشتت الجهود وتضارب المصالح.
- وأخيرًا وليس آخرًا، سعت بعض المؤسسات الخاصة في مصر إلى الاضطلاع بدور مجتمعي أوسع من خلال إنشاء منظمات اجتماعية خاصة بها ، مما أدى إلي تنوع منظمات المجتمع المدني في مصر.

وترى الباحثة أنه على الرغم من تنوع منظمات المجتمع المدني في مصر، إلا أن هذا التنوع قد يُشكل تحديًا في بعض الأحيان، خاصةً في حالة نقص الخبرة اللازمة للعمل في المجال الاجتماعي لدى بعض المنظمات.

ومن هذا المنطلق واجهت منظمات المجتمع المدني في مصر العديد من التحديات، والتي كانت سببًا في عرقلة مسيرتها، **ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى : تحديات داخلية، تتعلق بآليات عمل المنظمات نفسها، وتحديات خارجية، تتعلق بالعوامل المؤثرة عليها من الخارج، ومن أبرزها ما يلى:**

أ. **التحديات الداخلية:** وهي تلك التحديات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني ذاتها، **ومن أهمها:**

- نقص التمويل، حيث تعاني العديد من منظمات المجتمع المدني من نقص التمويل، مما يؤدي إلى تقييد نطاق المشاريع، وتأخير تنفيذ البرامج، ومن ثم يحد من قدرتها على العمل وتحقيق أهدافها.
- ضعف القدرات المؤسسية، حيث تعاني العديد من منظمات المجتمع المدني من ضعف القدرات المؤسسية، كإفتقار بعض المنظمات إلى الخطط الاستراتيجية، وعدم وجود أنظمة إدارية فعالة مما يؤثر على أدائها وفعاليتها.
- ضعف الشفافية والمساءلة، تعتبر الشفافية والمساءلة ركيزتين أساسيتين لبناء الثقة بين منظمات المجتمع المدني والمواطنين، وغيابهما يؤدي إلى تآكل هذه

الثقة، وقد تعاني بعض منظمات المجتمع المدني من ضعف الشفافية والمساءلة، مما يؤثر على مصداقيتها لدى الجمهور.

ب. **التحديات الخارجية:** وهي التحديات التي تتعلق بالسياق المجتمعي الذي تعمل فيه منظمات المجتمع المدني، ومن أهمها:

- ظاهرة التسييس، حيث سعى بعض القائمين على الجمعيات الأهلية إلى توجيه منظماتهم للقيام بأغراض سياسية، وذلك من خلال دعم أحزاب سياسية أو شخصيات سياسية معينة.
- ظاهرة التديين، حيث سعى بعض القائمين على الجمعيات الأهلية إلى توجيه منظماتهم للقيام بأغراض دينية، وذلك من خلال نشر الفكر الديني أو تقديم خدمات اجتماعية ذات طابع ديني.
- تقييد الحكومة لنشاط منظمات المجتمع المدني، حيث أصدرت الحكومة المصرية عددًا من القوانين والإجراءات الرقابية التي تقيد نشاط منظمات المجتمع المدني، مما حد من قدرتها على العمل الحر والتعبير عن آرائها.
- التدخل الأجنبي في شؤون منظمات المجتمع المدني، حيث شهدت مصر خلال السنوات الماضية عدة محاولات من بعض الدول الأجنبية للتدخل في شؤون منظمات المجتمع المدني.
- التدخل الحكومي، حيث تتعرض بعض منظمات المجتمع المدني للتدخل الحكومي، مما يحد من استقلاليتها وقدرتها على العمل الحر.

منظمات المجتمع المدني في مصر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

شهدت مصر بعد ثورة ٢٥ يناير طفرة في تأسيس الجمعيات الأهلية، حيث ارتفع عددها بشكل كبير، وخاصة في القاهرة الكبرى، وعدة محافظات خارجها كمحافظات الوجه القبلي، وقد يعكس هذا التطور زيادة الوعي بأهمية العمل الأهلي في بناء المجتمع، وعلى الرغم من هيمنة الجمعيات الخيرية والدينية، التي تعكس الاحتياجات الأساسية لبعض فئات المجتمع المصري كمساعدة الفقراء ورعاية الأيتام ؛ إلا أن

هناك تنوعًا في أنشطة هذه المنظمات، حيث ظهرت منظمات حقوقية تسعى للدفاع عن الحريات وتعزيز المشاركة المجتمعية، ومع ذلك تواجه هذه المنظمات تحديات عديدة، مما يؤثر على قدرتها في تحقيق أهدافها، ومن ثم فقد أوضحت البيانات الرسمية لوزارة التضامن الاجتماعي **عما يلي:**

أ. انتشار ثقافة العمل الأهلي من خلال زيادة تأسيس الجمعيات عبر العديد من المحافظات، فقد ظهرت الجمعيات الأهلية الجديدة في محافظات خارج القاهرة الكبرى مثل محافظات الوجه القبلي، مما يشير إلى أن ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ ساهمت في زيادة الوعي بأهمية العمل الأهلي ودوره في التنمية المجتمعية.

ب. هيمنة الجمعيات الخيرية والدينية على الجمعيات الأهلية الجديدة، فقد شكلت الجمعيات الخيرية والدينية الغالبية العظمى من الجمعيات الأهلية الجديدة، حيث بلغت نسبتها حوالي ٨٠%، ويرجع ذلك إلى أن هذه الجمعيات تحظى بدعم من المجتمع المحلي، كما أنها تلبي احتياجات أساسية للمواطنين مثل رعاية الأيتام ومساعدة الفقراء، بالإضافة إلى ذلك تضاعف عدد المنظمات الحقوقية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١، حيث بلغ عددها ٣٦٠ منظمة، وقد ساهمت هذه المنظمات في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الحريات العامة، ويلاحظ أن معظم المنظمات الحقوقية الجديدة تم تسجيلها وإشهارها في نطاق القاهرة الكبرى وبعض محافظات الوجه القبلي.

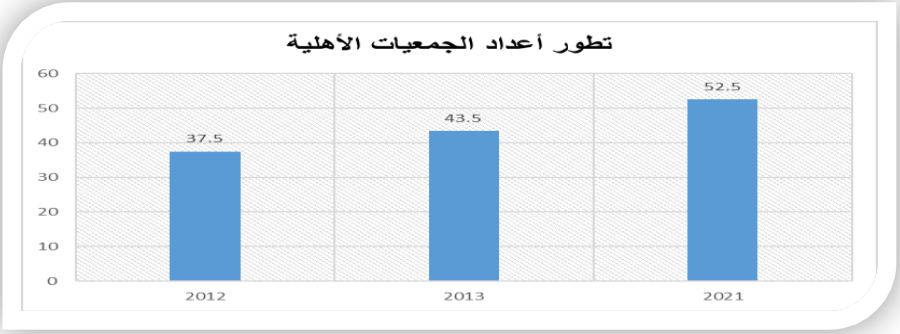

شكلًا بيانيًا يوضح زيادة وتطور عدد الجمعيات الأهلية عقب ثورة ٢٥ يناير لعام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢١

المصدر : وزارة التضامن الاجتماعي

تشير الزيادة الملحوظة في أعداد المنظمات والجمعيات الأهلية المسجلة في مصر خلال السنوات الأخيرة إلى أن العمل الأهلي في مصر ينمو ويزدهر، حيث الاعتراف الدستوري بالحق في التنظيم والجمعيات الأهلية، فقد نصت "المادة ٧٥ من دستور ٢٠١٤" على أن لكل مواطن الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي ووفقًا للقانون، ويكون لكل جمعية أو مؤسسة أهلية الشخصية الاعتبارية المستقلة، ويكون لها حق التعاقد وحق التقاضي.

وأخيرًا وليس آخرًا، يعكس الارتفاع المستمر في عدد منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية مدى استمرار التركيز على الأنشطة الخيرية والاجتماعية، ويؤكد أن القيود القانونية لا تُمثل عائقًا أمام هذه الزيادة.**وفيما يلي توضيحًا لتطور أعداد الجمعيات الأهلية كما يوضح بالجدول التالي :**

تطور أعداد الجمعيات الأهلية

السنـــــــــــة	العـــــــدد
١٩٧٦	٧٥٩٣

السنـــــــــــة	العـــــدد
١٩٧٧	٧٦٣٧
١٩٧٨	٨٤٠٢
١٩٨٥	١١٤٧١
١٩٨٦	١١٧٧٦
١٩٨٧	١٢٠١٣
١٩٠٠	١٢٨٣٢
١٩٩٢	١٣٢٣٩
١٩٩٨	١٤٧٤٨
٢٠٠٢	١٦٦٠٠
٢٠٠٥	١٨٦٠٠
٢٠١٠	٢٨٠٠٠
٢٠١٢	٣٧٥٠٠
٢٠١٣	٤٣٥٠٠
٢٠١٤	٤٢٠٠٠
٢٠١٦	٤٨٦٠٠
٢٠١٧	٤٧٥٨٠
٢٠١٩	٥٠٢٧٢
٢٠٢١	٥٢٥٠٠
٢٠٢٢	٥٧٥٠٠

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي **الجدول: إعداد الباحثة**

وبناءً على ما سبق ذكره يتم إرجاع التغير الملحوظ في الحجم والتوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في مصر عقب ثورتى ٢٠١١ و٢٠١٣ إلى عدة عوامل، ومن أبرزها مايلي:

١. ارتفاع أو انخفاض عدد الجمعيات الأهلية في مصر

يعتمد الارتفاع أو الانخفاض في عدد الجمعيات الأهلية في مصر بشكل كبير على مدى قدرتها على سد الفجوات الاجتماعية، واستجابتها للاحتياجات المتغيرة للمجتمع المحلي، كما أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على ازدياد أو تناقص الجمعيات الأهلية في مصر، **والتي قد تتمثل في:**

أ. **الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين:** حيث تنشأ الجمعيات الأهلية في المناطق التي تعاني من احتياجات اجتماعية كبيرة كالفقر والبطالة والمرض.

ب. **ضعف أداء السياسات الاجتماعية للدولة:** حيث تلعب الجمعيات الأهلية دورًا هامًا في سد الفجوة الناجمة عن ضعف أداء السياسات الاجتماعية للدولة.

ج. **الثقافة المجتمعية:** حيث ترتبط الجمعيات الأهلية بثقافة المجتمع، حيث تنشأ الجمعيات الأهلية في المجتمعات التي تتمتع بثقافة إيجابية تجاه العمل الأهلي.

ومن الجدير بالذكر أن محافظات القاهرة الكبرى وحدها تستأثر بعدد كبير من الجمعيات الأهلية، ويليها محافظة الإسكندرية، وذلك يشير إلى أن محافظات القاهرة الكبرى هي المركز الرئيسي للنشاط الأهلي في مصر.

٢. انخفاض عدد الجمعيات الأهلية في المحافظات الفقيرة

تعاني المحافظات الأكثر فقرًا في مصر من انخفاض عدد الجمعيات الأهلية مقارنة بالمحافظات الحضرية، هناك علاقة عكسية بين عدد الجمعيات الأهلية والمحافظات الأكثر فقرًا، فكلما ارتفعت نسبة الأسر الفقيرة في المحافظة انخفض عدد الجمعيات الأهلية فيها، **و يرجع هذا الانخفاض إلى العديد من العوامل، منها:**

أ. **قلة الموارد المالية للجمعيات الأهلية في المحافظات الفقيرة:** تعتمد الجمعيات الأهلية على التبرعات والتمويل التي تتلقاها من من الجهات المانحة سواء الحكومية أم الدولية، وقد ترتكز جهود الجهات المانحة على المحافظات الأكثر كثافة سكانية، ويرجع ذلك إلى أن المناطق الحضرية يتوفر بها قاعدة أكبر من المستفيدين ببرامج التنمية، ومن ثم فقد يؤدي التركيز على المحافظات الكبرى في توزيع التمويل المخصص للجمعيات الأهلية إلى تفاوت كبير في الخدمات المقدمة

للمجتمعات المحلية، فبينما تحظى الجمعيات العاملة في المحافظات الأكثر كثافة سكانية بدعم مادي وفني كبير، وتعاني الجمعيات العاملة في المناطق الريفية والمحافظات الفقيرة من نقص في الموارد اللازمة لتنفيذ برامجها، مما يؤثر سلبًا على قدرتها نحو تحقيق أهدافها التنموية.

ب. **ضعف الثقافة المجتمعية تجاه العمل الأهلي:** قد يكون هناك نقص في الوعي بأهمية العمل الأهلي في المحافظات الفقيرة، فكثير من المواطنين في هذه المحافظات لا يعرفون ما هي الجمعيات الأهلية ولا يثقون بجديتها، كما أن هناك ثقافة سائدة تنظر إلى العمل الأهلي على أنه عمل ثانوي أو غير ضروري.

ج. **صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة:** قد يكون من الصعب الحصول على التراخيص اللازمة لتأسيس جمعية أهلية في المحافظات الفقيرة، فكثير من هذه المحافظات تعاني من عدة قيود، مما يجعل من الصعب على الجمعيات الأهلية الجديدة الحصول على الاعتراف الرسمي.

أما بالنسبة للمحافظات الحدودية، فقد يكون انخفاض عدد المبادرات الأهلية فيها بسبب:

أ. **ضعف البنية التحتية:** تعاني المحافظات الحدودية من ضعف البنية التحتية، مما يجعل من الصعب الوصول إلى المناطق النائية والفئات الضعيفة.

ب. **المخاطر الأمنية:** قد تكون هناك مخاطر أمنية في بعض المحافظات الحدودية، مما يحد من الأنشطة الأهلية.

ج. **نقص الموارد البشرية:** قد يكون هناك نقص في الموارد البشرية المؤهلة للعمل في مجال العمل الأهلي في المحافظات الحدودية.

ومن هنا تستخلص الباحثة أنه من المحتمل أن يكون لانخفاض عدد الجمعيات الأهلية والمشاريع التطوعية في المحافظات الأكثر فقرًا عواقب سلبية، وقد يؤدي ذلك إلى نقص في الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.

كما أن زيادة عدد الجمعيات الأهلية في المحافظات الأكثر فقرًا والحدودية؛ يؤدي إلى ازدياد الأنشطة الأهلية، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة للسكان المحتاجين في هذه المحافظات، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها.

٣. عدم التوازن في التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني في مصر

ومن المُلاحظ أن منظمات المجتمع المدني في مصر تتركز بشكل كبير في القاهرة والمحافظات الحضرية، بينما تقل بشكل ملحوظ في المحافظات الريفية، **ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها:**

أ. **القرب من مراكز السلطة وصنع القرار:** تقع مراكز السلطة وصنع القرار في القاهرة والمحافظات الحضرية، مما يسهل على منظمات المجتمع المدني في هذه المناطق التواصل مع صناع القرار، والتأثير على السياسات العامة.

ب. **القرب من وسائل الإعلام:** ترتكز وسائل الإعلام المصرية بشكل كبير في القاهرة والمحافظات الحضرية، مما يساعد منظمات المجتمع المدني في هذه المناطق على الترويج لبرامجها وفعالياتها.

ج. **درجة الوعي:** يتمتع سكان القاهرة والمحافظات الحضرية بدرجة عالية من الوعي والثقافة بأهمية منظمات المجتمع المدني ودورها في المجتمع مقارنًة بالمناطق الريفية، مما يدفعهم إلى دعم هذه المنظمات والمشاركة في العمل التطوعي.

د. **مستويات التعليم:** تتمتع القاهرة والمحافظات الحضرية بمستويات تعليم أعلى من المحافظات الريفية، مما يؤدي إلى زيادة الوعي والثقافة المدنية بين السكان، ذلك الأمر الذي يعزز من رغبتهم للمشاركة في العمل الأهلي.

ه. **المركزية:** تركز معظم الخدمات والمرافق في القاهرة والمحافظات الحضرية، مما يسهل على منظمات المجتمع المدني الوصول إلى هذه الخدمات والمرافق.

و. **التركيز على المنظمات التنموية والخدمية في القاهرة والمحافظات الحضرية:** ترتكز المنظمات التنموية والخدمية التي تستهدف تمكين المواطن بشكل أساسي في القاهرة والمحافظات الحضرية، وذلك لأسباب مماثلة للأسباب التي تؤدي إلى

تركيز منظمات المجتمع المدني بشكل عام في هذه المناطق، وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع القاهرة والمحافظات الحضرية باحتياجات أكبر من الخدمات التنموية والخدمية، وذلك بسبب الكثافة السكانية العالية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

ومن هنا تستخلص الباحثة أنه قد يؤدي التركيز الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني في مصر إلى عدة آثار سلبية مثل عدم المساواة في توزيع الخدمات التنموية والخدمية بين سكان المناطق الحضرية والريفية، نظرًا لتمركز المنظمات المعنية بذلك في القاهرة والمحافظات الكبرى، كما قد يؤدي تهميش المحافظات الريفية من قبل منظمات المجتمع المدني إلى تهميش هذه المحافظات من قبل صناع القرار، والذي من شأنهم الاستجابة للضغوط والمطالب التي تصل إليهم من خلال منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة.

العوامل التي ساهمت في زيادة عدد منظمات المجتمع المدني في مصر عقب أحداث ٢٥ يناير لعام ٢٠١١:

أ. **العامل السياسي:** يفسر العامل السياسي الزيادة المحلوظة لمنظمات المجتمع المدني بأنها تعبير عن رغبة المواطنين في المشاركة في الحياة العامة والمجتمعية بعد سنوات من القمع السياسي والتهميش الاجتماعي، وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجالات متنوعة مثل(حقوق الإنسان، التنمية الاجتماعية، البيئة، وغيرها....)

ب. **العامل الاقتصادي:** تُفسر تلك الزيادة وفقًا للعامل الاقتصادي، بأنه نظرًا لتفاقم المشكلات الاجتماعية،أدى ذلك إلى ظهور العديد من الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجالات التنمية الاجتماعية مثل(الرعاية الصحية، التعليم، التدريب، وغيرها....)،

ج. **العامل الاجتماعي:** حيث يُفسر العامل الاجتماعي هذه الزيادة بأنها تعبير عن رغبة المواطنين في المشاركة في التنمية المحلية وتحسين مستوى معيشتهم، وقد

أدى ذلك إلى ظهور العديد من الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجالات التنمية المحلية مثل(تحسين البنية التحتية، دعم المشاريع الصغيرة، وغيرها.....).

تعزيز دور المجتمع المدني في مصر عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣

شهدت السنوات الأخيرة في مصر تحولًا ملحوظًا في التعامل مع دور المجتمع المدني، حيث تم تخصيص عام ٢٠٢٢ ليكون عامًا للمجتمع المدني، وتبعت ذلك سلسلة من المبادرات والقوانين التي عززت من مكانة هذا القطاع الحيوي، ومن هذا المنطلق يتم عرض أبرز هذه التطورات وآثارها المتوقعة على المجتمع المدني في مصر.

أبرز المبادرات والسياسات:

- إعلان عام ٢٠٢٢ عامًا للمجتمع المدني: كانت هذه الخطوة بمثابة نقطة تحول، حيث أكدت على إيمان الدولة بأهمية دور المجتمع المدني كشريك أساسي في التنمية.
- توصيات منتدى شباب العالم: دعت هذه التوصيات إلى تعزيز الحوار بين الدولة والمجتمع المدني، مما يساهم في بناء الثقة وبناء شراكات فعالة.
- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان: تضمنت هذه الاستراتيجية العديد من المبادرات لدعم وتعزيز دور المجتمع المدني، مما يعكس الاهتمام الرسمي بحقوق الإنسان وبدور المجتمع المدني في حمايتها.
- تحالف العمل الأهلي التنموي: برز هذا التحالف كنموذج ناجح للتعاون بين مختلف مكونات المجتمع المدني، مما ساهم في تعزيز التكامل والترابط بين جهود المنظمات الأهلية.
- تفعيل أطر المجتمع المدني: شهد عام ٢٠٢٣ تفعيلًا ملحوظًا لأطر المجتمع المدني، من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وإعادة تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى توفير بيئة قانونية داعمة من خلال قانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية.

- تنامي الخطاب الرسمي: ازداد التركيز على أهمية النهج التشاركي في مجالات التنمية، مما عزز من دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية كشركاء رئيسيين في تحقيق التنمية المستدامة.
- توفيق وإشهار الجمعيات الأهلية: شهد هذا الإجراء نموًا متسارعًا في القطاع الأهلي، مما يعكس الرغبة في تنظيم هذا القطاع وتفعيل دوره.

آثار هذه التطورات:

- تعزيز الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني: ساهم هذا التعاون في بناء الثقة المتبادلة وتعزيز دور المجتمع المدني في صنع القرار.
- توسيع نطاق عمل المنظمات الأهلية: مكنت هذه المبادرات المنظمات الأهلية من الوصول إلى شرائح أكبر من المجتمع وتقديم خدمات متنوعة.
- تحسين البيئة التشريعية: وفرت القوانين واللوائح الجديدة بيئة قانونية أكثر استقرارًا ووضوحًا للعمل الأهلي.
- زيادة الوعي بأهمية العمل الأهلي: ساهم التركيز الإعلامي على دور المجتمع المدني في زيادة الوعي بأهمية هذا القطاع ودوره في التنمية.

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج

وخَلُصَت الدراسة إلى عدة نتائج، من أبرزها:

١. الدولة المصرية والمجتمع المدني قبل ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وقد تجلى ذلك في سعي الدولة لتقييد عمل منظمات المجتمع المدني، من خلال فرض قيود على تمويلها الخارجي، ومنح الحكومة أحقية حلها إذا لزم الأمر ذلك.

٢. أظهرت الدراسة أن قبل ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، شكلت منظمات المجتمع المدني تهديدًا لاستقرار الدولة، حيث سعت بعض منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات حقوق الإنسان، إلى التحايل على القانون من خلال ممارسة أنشطتها عبر أشكال تنظيمية غير مرخصة.

٣. يظل التمويل المستدام أحد التحديات الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني.

ثانيًا: التوصيات

وبناءً على ما أسفرته نتائج الدراسة، تُوصي الباحثة بعدة توصيات من أبرزها:

١. زيادة مخصصات الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني في ميزانية الدولة، للمساهمة في حل مشكلات التمويل.
٢. الحث على تبادل الخبرات الفنية والإدارية بين منظمات المجتمع المدني المحلية، والدولية لتعزيز كفاءتها، من خلال الاستفادة من التجارب فيما بينهما، وتوحيد رؤيتهم في تحقيق التنمية المستدامة.
٣. الحرص على مراجعة الإطار القانوني بشكل دوري، لضمان مواكبته للتطورات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، التي تطرأ على المجتمع.

المراجع

١. احمد شكري صبحي، **"مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه(٣٧)"**، ط١ ،٢٠٠٠ ،بيروت ص ٣٧.
٢. آلاء برانية، وهاله فوده، **"العمل الأهلي على طاولة الحوار الوطني : الفرص والتحديات"** ، يونيه، ٢٠٢٣.
https://marsad.ecss.com.eg.
٣. أماني قنديل، **"التحولات في البنية والوظيفة: المجتمع المدني بعد الثورات في مصر (٢-٢)"**، المركز العربي للبحوث والدراسات، ديسمبر، ٢٠١٤.
http://www.acrseg.org.
٤. أماني قنديل، **"التحولات فى بنية ووظيفة المجتمع المدنى بعد الثورات فى مصر"**، مجلة أفاق سياسية، ع (١٣)، المركز العربي للبحوث والدراسات، يناير، ٢٠١٥، ص٩٩.

٥. أماني قنديل، **"التحولات فى بنية ووظيفة المجتمع المدنى بعد الثورات فى مصر"**،مجلة أفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات،ع (١٣)، يناير، ٢٠١٥، ص١٠١.
٦. أيمن السيد عبدالوهاب، **"نحو مجتمع مدني جديد"**، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة آفاق استراتيجية، ع (٣)، يونيو ،٢٠٢١ ، ص ص ٤ - ٥.
٧. أيمن السيد عبدالوهاب، **"المجتمع المدني والحوار الوطني : أولوية الرؤية"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو، ٢٠٢٢، ص٤.
٨. أيمن السيد عبدالوهاب،**"دلالات عام المجتمع المدني:الدروس المستخلصة"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،٦ فبراير،٢٠٢٣.تاريخ الإطلاع ٧/٧/٢٠٢٣.
https://acpss.ahram.org.eg/News
٩. جان بيار لوفيفر و بيار ماشيري ، **" هيجل والمجتمع "** ،ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣، ص ٢٠.
١٠. جهاد الخميسي، **"المجتمع المدني في مصر : أزمة الاستقلالية والتدخل الخارجي"**،المجلة الاقتصادية المصرية، ع (٦٥٢١)، مؤسسة الأهرام للصحافة والنشر، أغسطس، ٢٠١١.
١١. عبدالله تركمان، **" المجتمع المدني في العالم العربي الواقع والمعوقات والآفاق"**، الحوار المتمدن،ع (٢٦٢٧)،٢٠٠٩، ص ص ٥- ٦ .
١٢. عزمي بشارة، **" المجتمع المدني : دراسة نقدية "** ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٦٤.
١٣. على الدين هلال، **"٢٠٢٢ عام المجتمع المدني في مصر"**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ١٧ أبريل، ٢٠٢٢. تاريخ الإطلاع ٧/٧/٢٠٢٣. https://www.idsc.gov.eg.
١٤. علي عبد الصادق، **" مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية "**، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ١٩-٢٠.
١٥. مروه محمد عبدالمنعم بكر، **"منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧"**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج ، مج(٣٣)، ع(٢)، يونيه، ٢٠١٩، ص ص ٧١ -٧٢.
١٦. مروه محمد عبدالمنعم بكر، **"انعكاسات العلاقة بين الدولة والمجتمع على التطور التشريعي للعمل الأهلي في مصر: دراسة حالة القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩"**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة أسيوط، كلية التجارة، مج (٧)، ع (١٤)، يوليو، ٢٠٢٢، ص ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

١٧.محمد إبراهيم خيري الوكيل، **" دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني"** ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،٢٠٠٧، ص٧٩.
١٨.محمد العجاتي، وآخرون، **"التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير : الواقع والتحديات والمعايير"**، منتدى البدائل العربي للدراسات، منظمة هيفوس الهولندية، منظمة فريدا الإسبانية، ٢٠١٣، ص٤ - ٦.
١٩.محمد الغيلاني، **"محنة المجتمع المدني.. مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية"، دفاتر وجهة نظر، رقم "٦"**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٥، ص٤٩.
٢٠.محمد كمال، **"الجمعيات الأهلية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير: دراسة في ضوء متغيرات البيئة السياسية"**، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥،ص ص ١٣٢ ـ ١٣٣.
٢١.محي الدين بياضي، **"المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢ ، ص ص ٣٣ - ٣٤.
٢٢.مصطفى إبراهيم سلمان، **" الرؤية الأمريكية لمنظمات المجتمع المدني في العراق"**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٥ ، كلية العلوم السياسية، ، ٢٠١٨، ص ٣٦٣.
٢٣.نادية بونوة، **"دور المجتمع المدني وتنفي وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير**،علوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ٢٣.
٢٤.نادية بونوة، **"دور المجتمع المدني وتنفي وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير**،علوم السياسية، جامعة باتنة-الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ص ٢٦ - ٢٧.
٢٥.هدى الشاهد، **"منظمات المجتمع المدنى فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ : تحولات خريطة المنظمات غير الحكومية"**، المجلة الاجتماعية القومية، مج (٥٥)، ع (٢) ،مايو، ٢٠١٨، ص ١٩.
٢٦.المرجع السابق، ص ص ٢١ ـ ٢٢.
٢٧.وزارة التضامن الاجتماعي.
https://www.moss.gov.eg

1. Bertand, B., "**Sociologie Politique**" , Paris, Presses Universities de France, 1997, p105.
2. Adam Ferguison **," Essai sur l'histoire de la sociètè civile ,** Paris : PUF/1èvithan, 1992,p15.